

Distr.
LIMITED

TD/B(S-XVIII)/L.4
15 December 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة

جنيف، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض أداء الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد لعملها وفقاً
لالتزام كرتاخينا ومقررات المجلس اللاحقة ذات الصلة

مشروع توصيات

١ - يوفّر الأونكتاد، بوصفه الجهاز الرئيسي للجمعية العامة في ميدان التجارة والتنمية، أنسب جهة وصل داخل الأمم المتحدة، بالمعنى الدقيق لإجراء معالجة متكاملة لقضية التنمية والقضايا المترابطة في مجالات رئيسية تشمل التجارة والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، وذلك تلبية لمصالح جميع البلدان، ولا سيما مصالح البلدان النامية. ولقد قام الأونكتاد، في السنوات الأربع التي مضت على انعقاد الدورة الثامنة للمؤتمر، بتنفيذ التزام كرتاخينا وأكد أن الاتجاه الذي تم السير فيه صحيح بوجه عام، إلا أنه لا يزال هناك مجال لتنشيط وإعادة تشكيل الأجهزة الحكومية الدولية للأونكتاد لجعلها أكثر استجابة لحاجات اقتصاد عالمي يتغير بسرعة. وتعتبر ولاية الأونكتاد الأساسية ولاية شاملة تتيح مثل هذا التنشيط. وعلى ضوء هذا وبالنظر إلى القيود المتعلقة بالموارد، من الأمور الأساسية، وضع أولويات واضحة وإقامة الآلية الحكومية الدولية استناداً إلى هذه الأولويات. ولتحقيق الكفاءة والشفافية في تصريف الأعمال، يوصي مجلس التجارة والتنمية المؤتمر بأن يكون سير عمل الأجهزة الحكومية الدولية للأونكتاد قائماً على المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) ينبغي أن تكون هناك درجة أكبر من التماسك والبساطة في هياكل الأجهزة الحكومية الدولية ووظائفها وطرق تقديمها للتقارير، وأن تحدد الأدوار والوظائف المسندة إلى كل هيئة تحديداً واضحاً. وبوجه خاص، ينبغي أن تعكس الهياكل تمييزاً واضحاً بين اتخاذ القرارات على صعيد السياسة العامة، وعمل الخبراء التقني.

- (ب) ينبغي أن يكون اتخاذ القرارات متناسباً مع مستوى كل هيئة في التسلسل الهرمي العام.
- (ج) ينبغي تعزيز برنامج عمل الأونكتاد عن طريق تحسين الشفافية والاشراف على الميزانية وبرنامج العمل وأنشطة التعاون التقني.
- (د) ينبغي اتخاذ تدابير لضمان فعالية متابعة وتقييم الإجراءات المتفق عليها.
- (هـ) ينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات والتي لها آثار على مختلف برامج عمل الأونكتاد، بما في ذلك داخل الأمانة.
- (و) ينبغي تحسين الاستفادة من اجتماعات الخبراء القصيرة المدة لمعالجة القضايا التقنية.
- (ز) ينبغي أن يرفع تقرير عن المسائل التقنية التي تناقش على مستوى الخبراء إلى الهيئة الأم ذات الصلة، التي يجوز لها أن تحيل هذا التقرير إلى المجلس حسب الاقتضاء.
- (ح) يجب تحسين تنظيم الجدول الزمني للاجتماعات، وينبغي تخفيض العدد الاجمالي للاجتماعات. وينبغي، بوجه عام، تجنب عقد اجتماعات متزامنة أو اجتماعات متتالية مباشرة، ما لم يكن ذلك مناسباً. وينبغي أن يتاح للوفود المزيد من الوقت للقيام بدرجة كافية من الاعداد والتنسيق. وينبغي توفير الوثائق بجميع اللغات قبل الاجتماعات بوقت كاف وفقاً للقواعد القائمة.
- (ط) ينبغي تعزيز التعاون مع المصالح غير الحكومية وقطاع الأعمال/القطاع الخاص، وتعزيز اشتراكها، وذلك من أجل تكييف الأونكتاد مع الاقتصاد العالمي الذي يتجه تدريجياً نحو اقتصاد السوق.
- (ي) ينبغي الاهتمام بوجه خاص بمسألة تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد التقنية، بما في ذلك مسألة تمويل اشتراكهم.
- (ك) يشجّع الأمين العام للأونكتاد على تقوية التعاون والتنسيق مع سائر المنظمات الدولية العاملة في المجالات المتصلة باختصاصاته، مثل منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية.

٢ - وقد يكون من الضروري، أثناء عملية تحسين سير عمل الأجهزة الحكومية الدولية، النظر في إمكانية نقل برنامج عمل قائم من هيئة مسؤولة عنه حالياً إلى هيئة أخرى يمكن أن تنفذ برنامج العمل بفعالية أكبر. وفي بعض الحالات الأخرى، يمكن الإبقاء على هيئة قائمة، وإن كان برنامج عملها قد يحتاج إلى تعديل.

٣ - تقدم التوصيات المحددة التالية، على أساس أن التصميم النهائي للهياكل الحكومية الدولية، بما في ذلك عدد الهيئات الفردية وأسمائها وولاياتها، سوف يحدد في ضوء القرارات المتخذة بشأن البرامج الموضوعية:

(أ) يمكن لمجلس التجارة والتنمية، في تأديته الوظائف المسندة إليه، أن يجتمع في دورات عادية أو تنفيذية. ويمكن أن تعقد الدورة العادية للمجلس في جزء واحد في الخريف، لمدة تبلغ حوالي عشرة أيام عمل وينبغي تضمين تلك الدورة قسماً يتناول بندا موضوعيا في مجال السياسة العامة بغية اجتذاب الاشتراك على مستوى رفيع، وينبغي أن تدعى للحضور شخصيات من الجمهور والقطاع الخاص/قطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي في المجالات المتصلة بأعمال الأونكتاد. ويواصل المجلس في دورته العادية تناول قضايا الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية، ويستعرض أيضاً في دورته السنوية التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وبرنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا. ويعمل المجلس أيضاً لتأمين تحسين التنسيق الأفقي.

(ب) يمكن للمجلس الاجتماع في دورة تنفيذية ثلاث مرات طوال السنة، على أن يخطر بها قبل موعدها بستة أسابيع، لتناول مسائل السياسة العامة وكذلك المسائل الإدارية والمؤسسية، وعندما يتفق على وجود مسائل ملحة لا يمكن تأجيلها الى الدورة العادية. وتقتصر مدة الدورات التنفيذية عادة على يوم واحد، حسبما هو متوخى في التزام كرتاخينا.

(ج) يُنتخب مكتب مجلس التجارة والتنمية في كل دورة عادية للعمل طيلة العام وينبغي تخويله أداء الأعمال الداخلية بما في ذلك المسائل الإدارية والاجرائية عندما لا يكون المجلس نفسه منعقداً في دورة. ويلزم مزيد من الصقل والتحديد لمدى سلطة المكتب.

(د) ينبغي أن يكون للمجلس عدد أصغر من الهيئات الفرعية، فتؤدي هيئاته الفرعية المباشرة التي يمكن تسميتها باللجان كل في مجال اختصاصها أعمال السياسة المتكاملة بشأن مجموعة كاملة من برامج الأونكتاد. وينبغي أن تكون دورات اللجان أقصر ما يمكن على ألا تتجاوز خمسة أيام. وتكون للجان ولايات محددة وتفويض أكبر لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الموضوعية. ويمكن لكل لجنة عقد اجتماعات خبراء قصيرة المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام ليس من الضروري أن تكون محصلتها في شكل استنتاجات متفق عليها، فتترك للجنة الأم النظر في نتائجها ومناقشة الآثار المترتبة عليها بالنسبة للسياسة العامة. وينبغي للجان، عندما يكون هذا مناسباً، توفير نتائج اجتماعات الخبراء المعقودة تحت رعايتها الى اللجان الأخرى ذات الصلة.

(هـ) يمكن لتقارير اللجان تسجيل الإجراءات المتخذة في مرفقين منفصلين، حسبما يلي:

ألف- الإجراءات التي اتخذتها اللجنة في إطار سلطتها هي

باء - الإجراءات المحالة الى مجلس التجارة والتنمية من أجل اتخاذ قرار نهائي بشأنها.

فيحيط المجلس علماً بلا مناقشة بالمرفق ألف، أما المرفق باء فلا يوجد إلا عندما يلزم اتخاذ المجلس إجراء محدداً.
